



المملكة الأردنية الهاشمية

ورشة عمل إقليمية رفيعة المستوى

"دليل تنفيذ المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"

عمّان، 1 يوليو/تموز 2013

البرنامج



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

مقدمة

تعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الأداة الدولية الوحيدة الملزمة قانوناً للدول الأطراف المصادقة عليها حيث ترمي هذه الاتفاقية إلى ترويج وتدعيم التدابير الشاملة للوقاية من الفساد ومكافحته. قامت 17 دولة عربية بالتوقيع على الاتفاقية ومصادقتها من ضمن 167 دولة طرف. ويعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الجهة المعنية بتقديم الدعم للدول الأطراف لتتمكن من تلبية متطلبات الاتفاقية، كما أنه معني بتطوير دليل التنفيذ والإطار التقييمي لتطبيق المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المنطقة العربية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم المساعدات التقنية للدول الأطراف، كما تلعب الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، التي تأسست في عام 2008، دوراً قيادياً في هذا المجال من خلال توفيرها آلية إقليمية لتنمية القدرات المؤسسية، وتبادل المعلومات، وإقامة حوارات حول سياسات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية.

نصت المادة 11 الفقرة (1) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) على التزام الدول الأطراف "باتخاذ التدابير اللازمة لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي". ومن أمثلة هذه التدابير مدونات السلوك الخاصة بأعضاء الجهاز القضائي. إضافة إلى أن الفقرة (2) من ذات المادة تطلبت استحداث وتطبيق تدابير مماثلة داخل أجهزة النيابة العامة، في الدول الأطراف التي لا تعتبر أجهزة النيابة العامة جزءاً من الجهاز القضائي بل أنها تتمتع باستقلالية مماثلة لاستقلالية الجهاز القضائي.

وحيث أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو الجهة المسؤولة عن تقديم الدعم الفني للدول الأطراف الموقعة على الاتفاقية، فقد شرع بتطوير دليل لتنفيذ نص المادة 11 يتضمن إطاراً تقييمياً لاستخدامه من قبل الدول الأطراف، واستعماله كأداة للتعريف بالمعايير الدولية الخاصة بنزاهة الجهاز القضائي وجهاز النيابة العامة، ولتزويد الدول الأطراف في الاتفاقية بإطار عملي يمكن الاستناد إليه لغايات تقييم مدى التزامهم بتطبيق المادة 11 وفقاً للمعايير الدولية. ومن المتصور أن يغطي الدليل في حده الأدنى المجالات التالية:

- تعيين وتقييم وتدريب القضاة والمدعين العامين.
- إدارة المحاكم وإدارة القضايا.
- مدونات قواعد السلوك والانضباط القضائي.
- الحصول على الخدمات القضائية والقانونية.
- شفافية إجراءات العمل في المحاكم.
- تقييم عمل المحاكم وأدائها.

الأهداف

تركز ورشة العمل الإقليمية على محورين أساسيين:

- أولاً توفير فرصة للمشاركين لمناقشة وتحليل فصول مسودة دليل التنفيذ والإطار التقييمي لتطبيق المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
 - ثانياً، التعرف على كيفية استخدام الدليل كإطار لتقييم التدابير المتخذة في المنطقة العربية لتعزيز النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي وجهاز النيابة العامة. وهذا بدوره سيتيح الفرصة للاستفادة من خبرات المشاركين حول مدى فعالية التدابير التي يمكن تبنيها لغايات تفعيل الشفافية والمساءلة والنزاهة في الأجهزة القضائية.
- بعد الاطلاع على مسودة الدليل ومناقشته، سيطلب من المشاركين بيان آرائهم وملاحظاتهم حول مدى فائدة استخدام الدليل لإظهار الفجوات في التدابير المعتمدة والمتخذة من قبل الدول والمرتبطة بنزاهة الجهاز القضائي وجهاز النيابة العامة. وفي ضوء هذه الملاحظات وبالاعتماد على بعض الممارسات الجيدة التي سيتم الإشارة إليها خلال النقاش، سيتم تعديل هذا الدليل وتحديثه قبل إقراره في شهر آب 2013.
- يعتبر الدليل بصيغته النهائية الأداة الشاملة للدول التي ترغب في التعرف على المعايير الدولية اللازمة للتطبيق الأمثل للمادة 11، وسوف يتم إدراج المعايير الدولية بشكل يتيح للدول استخدامه لإجراء التقييم الذاتي والتعرف على مدى الالتزام بتطبيق هذه المادة.

المنهجية

تتعقد ورشة العمل هذه على أساس تفاعلي لتغطي موضوعين رئيسيين على مدى يوم عمل مكثف يسبقه جلسة افتتاحية مسائية يتم خلالها تقديم الكلمات حول أهمية تعزيز النزاهة في القضاء مع التركيز على ضرورة توفير الاستقلالية التامة للأجهزة القضائية على المستويين الفردي والمؤسسي. يتناول المشاركون خلال الورشة موضوع النزاهة في القضاء، واستقلالية القضاء وعلاقتها بجهود مكافحة الفساد والمحافظة على سيادة القانون. تعقد ورشة العمل ضمن شكل جلسات عامة يتم خلالها عرض الاتفاقية مع التركيز على ما جاء بنص المادة 11 منها والخاصة بنزاهة القضاء، وسيتم تقسيم المشاركين ضمن مجموعات نقاشية مصغرة تتيح الفرصة للخبراء للمشاركة في النقاشات حول بعض القواعد والأحكام الواردة ضمن دليل التنفيذ، وهذا بدوره سيوسع إمكانية جمع الملاحظات والتعليقات من الخبراء والمشاركين المبنية على الخبرات والتجارب العملية لدولهم.

المشاركون

يشارك في ورشة العمل العديد من المسؤولين والخبراء القضائيين رفيعي المستوى بما فيهم أعضاء أجهزة القضاء والنيابة العامة وهيئات مكافحة الفساد الوطنية من مختلف الدول العربية.

الاثنين في 1 يوليو/تموز 2013

11.00 – 09.00 الجلسة الاولى

التدابير اللازمة لتدعيم النزاهة في القضاء والنيابات العامة

الهدف: تقديم عرض عن اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد مع التركيز على ما جاء في نص المادة 11 من الاتفاقية (نزاهة القضاء)، واستعراض الجهود المبذولة لتنفيذها، كما سيتم مناقشة مسودة دليل التنفيذ والإطار التقييمي لتطبيق المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وما تضمنه من تدابير يمكن للدول تبنيها على المستوى الوطني لتدعيم نزاهة القضاء والنيابة العامة.

• رئيس الجلسة

عطوفة القاضي الدكتور أكرم مساعدة، رئيس النيابة العامة وعضو المجلس الأعلى للقضاء، المملكة الأردنية الهاشمية

• المتحدثون

السيد جوناثان أغار، خبير مساعد في شؤون العدالة الجنائية والوقاية من الجريمة، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الدكتور نيهال جاياويكراما، منسق مجموعة النزاهة القضائية

• مجموعات نقاش مصغرة

تقسيم المشاركين الى مجموعات نقاشية تفاعلية يتم خلالها (1) اجراء تحليل معمق حول فاعلية استخدام مسودة الدليل لتقييم اجهزة القضاء الوطنية (2) عرض النجاحات وبيان ابرز التحديات التي تواجهها الدول في مجال درء فرص الفساد في القضاء.

13.00 – 11.30 مجموعات نقاش مصغرة بشأن نزاهة القضاء والنيابات العامة

11.30 – 11.00 استراحة وصورة جماعية

11.30 – 13.00 مجموعات نقاش مصغرة بشأن نزاهة القضاء والنيابات العامة (تتمة)

13.00 – 14.00 الغداء

14.00 – 15.00 الجلسة الثانية

التدابير اللازمة لتدعيم استقلالية القضاء

الهدف: تهدف هذه الجلسة الى تقديم ومناقشة فصول مسودة دليل التنفيذ والإطار التقييمي المتعلقة بالتدابير التي يمكن للدول تبنيها على المستوى الوطني لتدعيم استقلالية القضاء، كما سيتم تقسيم المشاركين الى مجموعات نقاشية يتم من خلالها (1) اجراء تحليل معمق حول فاعلية استخدام مسودة الدليل لتقييم اجهزة القضاء الوطنية (2) عرض النجاحات وبيان لابرز التحديات التي تواجهها الدول في مجال درء فرص الفساد في القضاء.

• رئيس الجلسة

سعادة القاضي عادل عمر الشريف، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، جمهورية مصر العربية

• المتحدثون

السيد جيسون ريخت، خبير مساعد في شؤون العدالة الجنائية والوقاية من الجريمة، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الدكتور نيهال جاياويكراما، منسق مجموعة النزاهة القضائية

• مجموعات نقاش مصغرة

تقسيم المشاركين الى مجموعات نقاشية يتم من خلالها (1) اجراء تحليل معمق حول فاعلية استخدام مسودة الدليل لتقييم اجهزة القضاء الوطنية (2) عرض النجاحات وبيان لابرز التحديات التي تواجهها الدول في مجال درء فرص الفساد في القضاء.

15.00 – 16.30 مجموعات نقاش مصغرة بشأن إستقلال القضاء

16.30 – 17.00 استراحة

الملاحظات والبيان الختامي

الهدف: سيتم خلال الجلسة الختامية عرض لابرز ملاحظات المشاركين حول فاعلية استخدام مسودة الدليل لتقييم اجهزة القضاء الوطنية وبيان مدى تنفيذها لنص المادة 11 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

• رئيس الجلسة

عطوفة القاضي علي الضمور/ عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد، المملكة الأردنية الهاشمية

• عرض خلاصات النقاشات بشأن النزاهة في القضاء والنيابات العامة

عطوفة القاضي الدكتور أكرم مساعدة، رئيس النيابة العامة وعضو المجلس الأعلى للقضاء، المملكة الأردنية الهاشمية

• عرض خلاصات النقاشات بشأن استقلال القضاء

سعادة القاضي عادل عمر الشريف، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، جمهورية مصر العربية

• الملاحظات الختامية

السيد جيسون ريخلت، خبير مساعد في شؤون العدالة الجنائية والوقاية من الجريمة، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
